E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1993/69
3 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣
البند ١٥ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: المسائل السكانية

تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عن دورتها الثانية (١٠-٢١ أيار/مايو ١٩٩٣)

المحتويات

المحتويات (تابع)

الصفحة

أولا - المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو يوجه انتباهه إليها ٣

ألف - مشروع قرار ٣

باء - مشاريع المقررات ٥

جيم - مقرر يوجه إليه انتباه المجلس ٢١

ثانيا - اعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة في المؤتمر وفي الأعمال التحضيرية له ٢١

ثالثا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر ٢١

رابعا - إطار مفاهيمي مقترح لمشاريع توصيات المؤتمر ٢٩

خامسا - النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر ٣١

سادسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية ٣١

* E/1993/100.

المحتويات (تابع)

الصفحة

سابعا - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية ٣١

ثامنا - تنظيم الدورة ٣٢

ألف - افتتاح الدورة ومدتها ٣٢

باء - الحاضرون ٣٢

جيم - انتخاب أعضاء المكتب ٣٣

دال - جدول الأعمال ٣٤

المرفق قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية ٣٥

أولا - المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار

١ - توصي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ٢١٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ و ٤/١٩٩٣ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣،

واذ يؤكد من جديد أيضا قراره ٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي قبل فيه العرض الذي تقدمت به حكومة مصر لاستضافة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وقرر عقد المؤتمر في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد كذلك قرارات الجمعية العامة دإ-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، و ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، المتعلق بتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات، و ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٢)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ يسلم بما تتسم به مسائل السكان من أهمية خاصة في سياق عمليات النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وإذ يدرك ضرورة إعطاء الأولوية للمسائل المتصلة بالسكان والتنمية،

وإذ يدرك ما أتيح لمسألة السكان من قوة دافعة سياسية في البرنامج الدولي منذ أن قررت الأمم المتحدة عقد اجتماعها المعني بالسكان،

وإذ يحيط علما بتعيين المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمينا عاما للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وتعيين مدير شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة نائبا للأمين العام للمؤتمر،

وإذ يرى أن الجمعية العامة هي أعلى آلية حكومية دولية لرسم وتقييم السياسات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

١ - يوصي بأن تصبح اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، دون المساس بالترتيبات الحالية للمشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وعمليته التحضيرية، ويقرر في هذا السياق أن يقدم تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن ينظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"، المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧؛

٢ - يطلب الى الأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أن يعد، لعلم الوفود بحلول شباط/فبراير ١٩٩٤، المشروع الأول للوثيقة الموضوعية الختامية للمؤتمر، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها المشتركون أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية والدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة؛

٣ - يقرر أن يدرس، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، وأثناء نظره في الجدول المؤقت للمؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ما يلزم من ترتيبات لضمان الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الكافية للجنة التحضيرية وللمؤتمر؛

٤ - يعرب عن تقديره لما قدم من مساهمات خارجة عن الميزانية الى الصندوق الاستئماني المنشأ لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، في الإعداد للمشاركة بصورة كاملة وفعالة في المؤتمر وعمليته التحضيرية، ويدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات التي يكون بوسعها زيادة دعم هذا الصندوق إلى أن تفعل ذلك؛

٥ - يؤكد من جديد أهمية وسائط الإعلام، ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل على الترويج لأهداف المؤتمر وأنشطته؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع الأمين العام للمؤتمر، أن يدرج في التقرير المشار إليه في الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة، مخططا مشروحا للوثيقة الختامية، وكذلك معلومات عن تنفيذ هذا القرار.

باء - مشاريع المقررات

٢ - توصي اللجنة التحضيرية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

الإطار المفاهيمي المقترح لمشاريع توصيات المؤتمر

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى الأمين العام للمؤتمر أن يسترشد، في إعداد وثائق المؤتمر بالآراء التي أعربت عنها الوفود وسائر المشتركين في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية مع مراعاة الموجز الذي قدمه الرئيس، المرفق بهذا المقرر.

مرفق

موجز مقدم من الرئيس بشأن الإطار المفاهيمي

١ - الغرض من هذا الموجز هو ارشاد أمانة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية فيما يتعلق بالأعمال الإضافية المتعلقة بمشروع وثيقة القاهرة التي ستقدم الى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة، استنادا الى المناقشات التي دارت في الدورة الثانية للجنة التحضيرية بشأن الإطار المفاهيمي لمشاريع توصيات المؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال).

٢ - وقد جرت المناقشات المتعلقة بتبويب الوثيقة في فريق فرعي للمشاورات غير الرسمية للجنة بكامل هيئتها وأسفرت عن مشروع الهيكل التالي:

ديباجة

المبادئ/الاختبارات والخيارات والمسؤوليات الأساسية

الفصل الأول - الترابط بين السكان، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

الفصل الثاني - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفصل الثالث - النمو السكاني وهيكله

الفصل الرابع - الأسرة، دورها وتكوينها

الفصل الخامس - الحق في التناسل والصحة التناسلية وتنظيم الأسرة

الفصل السادس - الصحة والوفيات

الفصل السابع - توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية

الفصل الثامن - الهجرة الدولية

وسائل التنفيذ

الفصل التاسع - ترويج المعلومات السكانية، والتعليم والاتصال

الفصل العاشر - بناء القدرات

الفصل الحادي عشر - التكنولوجيا، والبحث والتطوير

المشاركة في مجال السكان - العوامل والموارد

الفصل الثاني عشر - الإجراءات الوطنية

الفصل الثالث عشر - التعاون الدولي

الفصل الرابع عشر - المشاركة مع القطاعات غير الحكومية

من الالتزام الى العمل

الفصل الخامس عشر - متابعة أعمال المؤتمر

٣ - شملت المناقشات الي دارت بشأن مضمون الوثيقة سواء في الجلسات العامة أو في المشاورات غير الرسمية للجنة بكامل هيئتها سائر المواضيع المقترحة في الإطار المفاهيمي (E/CONF.84/PC/11)، وكذلك مسألة أهداف سنة ٢٠١٥ التي اقترحها الأمين العام للمؤتمر. وفيما يلي موجز لهذه المناقشات.

٤ - تكلمت وفود عديدة عن أهمية أن تضمن الديباجة تحديد إطار وثيقة المؤتمر وأن تنقل الى جمهور أوسع نطاقا رؤية المؤتمر وأغراضه. واقتُرح أن تشمل الديباجة، بالإضافة الى البنود الواردة في الفقرة ١٣ من الإطار المفاهيمي، الإشارة الى التجارب السابقة في مجال السياسات والبرامج السكانية؛ وأن تتضمن البيانات الديموغرافية التي ينبغي تعزيزها وأن تركز على الإطار الذي تبلغ مدته ٢٠ عاما؛ وأن تشمل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية في إطار النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، مع التركيز على حقوق الإنسان، وإيلاء اهتمام خاص بالبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وينبغي أن تسترعي الديباجة أيضا الانتباه الى حجم الموارد المطلوبة لتنفيذ الالتزامات التي حددها المؤتمر. كما ينبغي توسيع نطاق قائمة الصكوك المذكورة في الفقرة ١٤ من الإطار المفاهيمي لتحقيق التوازن والشمول، وينبغي أن تشمل أيضا الوثائق الإقليمية الرئيسية.

٥ - واتفقت جميع الوفود على أن المبادئ تشكل جزءا أساسيا في أي وثيقة منبثقة عن المؤتمر، وتشكل الأساس لخطة العمل الجديدة. وينبغي أن يضمن هذا الجزء من الوثيقة أن خطة العمل عملية المنحى وأنها تشكل الأساس لتحقيق توافق دولي في الآراء. وعلى الرغم من تغير الظروف وتنوع الأولويات، فإن المبادئ المتفق عليها قد توفر أيضا الفلسفة التوجيهية في مجال السكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين.

٦ - وشددت معظم الوفود على ضرورة أن تستند المبادئ قدر الإمكان الى الصكوك الدولية المتفق عليها بما في ذلك خطة العمل العالمية للسكان، وتوصيات مؤتمر مكسيكو سيتي وإعلان امستردام بشأن حياة أفضل للأجيال المقبلة، وإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ . ورأى كثير من الوفود أن الحق في التنمية هو مبدأ أساسي شأنه في ذلك شأن سيادة الدول.

٧ - وأيدت وفود عديدة وجود مجموعة من المبادئ تكون فيها أهمية حقوق الإنسان أساسية وتوفر نقطة الانطلاق الرئيسية. ومن المأمول فيه أن تكون المبادئ موجزة ويسهل قراءتها لكي تجتذب أقصى اهتمام من جانب الجمهور.

٨ - وتم الاتفاق عموما على ضرورة أن يركز المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية على موضوعه الشامل عن السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون المسائل والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع تطلعية وتنفيذية وعملية.

٩ - وأشارت وفود عديدة الى المناخ الجديد للاتفاق وروح التعاون فيما يتعلق بقضايا السكان. ولاحظوا أيضا عدم وجود خلافات رئيسية بين النهج التي تتبعها المناطق النامية والمتقدمة النمو بشأن المسائل الجوهرية وتوافق الآراء العريض بشأن الحاجة الى دراسة مسائل السكان في سياق التنمية. وشددوا كذلك على الأهمية الرئيسية للإنسان في جميع المسائل المتصلة بالسكان والتنمية وضرورة أن تقوم السياسات والبرامج السكانية على أساس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والأزواج.

١٠ - ومع الاعتماد على الانجازات المهمة لمؤتمري السكان لعامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤، أيدت وفود كثيرة اقتراح الأمين العام للمؤتمر بوضع خطة عمل جديدة قائمة بحد ذاتها وذات طابع تنفيذي. وشددوا أيضا على أهمية ضمان صياغة التوصيات بأسلوب يحدد بوضوح تطلعاتهم وأولوياتهم الجديدة. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي، عند إعداد وثيقة القاهرة، أن تؤخذ في الاعتبار تماما المؤتمرات الإقليمية واجتماعات أفرقة الخبراء.

١١ - وأكدت وفود كثيرة على ضرورة أن تعكس التوصيات التنوع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي الكبير القائم فيما بين البلدان وداخلها. ورئي أن التصنيفات التقليدية للتنمية غير ملائمة، في ضوء التغيرات

الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في السنوات الأخيرة. فالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوروبا، مثلا، تعاني من مشاكل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية معقدة جدا تختلف بصورة كبيرة عن تلك التي تواجهها بلدان أوروبا الأكثر نموا. وينبغي أن تراعي التوصيات المتعلقة باتخاذ الاجراءات التنوع الإقليمي والظروف الخاصة بكل بلد.

١٢ - واتفقت جميع الوفود على أن السكان والبيئة والتنمية مترابطة ترابطا تاما. غير أن وفودا كثيرة شددت على ضرورة ألا يخاطر المؤتمر بالإسهاب كثيرا في مداولاته، بل ينبغي، بالأحرى، أن يركز بالأخص على المسائل المتعلقة بالسكان، والإحاطة علما بالمسائل التكميلية. وكان من المسلم به، في هذا الصدد، ضرورة أن يستعين المؤتمر بالاتفاقات الدولية القائمة بما فيها، بوجه خاص، تلك الاتفاقات المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٢ وجدول أعمال القرن ٢١. أما مجرد التفاوض على تلك الاتفاقات فلن يخدم أي غرض.

١٣ - وأكدت وفود كثيرة بشدة أن للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة أثر كبير على السكان. ومن ثم يجب إيلاء أهمية عليا لتحسين نوعية حياة جميع السكان لا سيما عن طريق التخفيف من حدة الفقر، والقضاء على البطالة؛ وضمان حقوق الإنسان؛ وتحسين الصحة والتعليم والإسكان والفرص الاقتصادية لا سيما بالنسبة للمرأة.

١٤ - وبغية تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، شددت وفود كثيرة على أهمية وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة. وأشارت الى أن عبء ديون أكثر البلدان فقرا ما زال يشكل قيدا رئيسيا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فيها. كما أعاقت السياسات التجارية التقييدية النمو الاقتصادي وأدت الى عدم كفاءة أنماط الإنتاج واستخدام الموارد. وكان من أثر برامج التكيف الهيكلي وضع أعباء إضافية على كاهل الفئات الأكثر ضعفا، بما فيها النساء والأطفال، وتشجيع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتدهور البيئة. وكان هناك أيضا تركيز على العلم والتكنولوجيا واستحداث التكنولوجيات الجديدة ذات الصلة وإتاحة وصولها الى البلدان التي في حاجة إليها. ومن بين الأولويات الأخرى، بناء القدرات المحلية وتعزيز المؤسسات لمواجهة تحديات التغيير الديموغرافي.

١٥ - وأشارت وفود كثيرة الى أن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والسياسات السكانية الفعالة، يقتضي تعبئة موارد مالية إضافية كبيرة من جانب المجتمع الدولي وكذلك داخل البلدان. ولن يكون من المفيد اعتماد الأهداف دون الأخذ في الاعتبار وسائل التنفيذ والموارد المطلوبة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في النموذج الذي قدمه جدول أعمال القرن ٢١.

١٦ - وكان هناك اتفاق عام في الرأي على أن للعوامل السكانية آثار هامة على استمرار اتساع دائرة الفقر وعدم المساواة في الثروة بين البلدان وداخلها وكذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تتسم بالاسراف

وعدم استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية الخطيرة القائمة على أساس النوع، وأن العوامل السكانية تتأثر بدورها بهذه الأمور.

١٧ - وأشير الى أنه من بين الأولويات الهامة، وضع استراتيجيات مرنة معالجة آثار التنمية المستدامة والبيئة الناجمة عن الزيادة المحتمة في أعداد السكان والتغييرات التي طرأت على تركز السكان وتوزيعهم لا سيما في المناطق الضعيفة إيكولوجيا والتجمعات الحضرية. ويرتبط بهذا الموضوع، الاستراتيجيات الرامية الى التقليل الى أدنى حد من اقتلاع السكان من أماكنهم بسبب العوامل البيئية والكوارث الطبيعية. ويلزم أن تعالج هذه السياسات الأسباب الكامنة وتعزز التأهب للطوارئ، وتنشئ آليات لمساعدة الضحايا داخل بلدها وخارجه على السواء.

١٨ - ولاحظت وفود عديدة أهمية تحقيق توازن بين الاحتياجات الإنسانية والتطلعات من جهة، وقاعدة الموارد الطبيعية والأحوال البيئية من جهة أخرى. وكان من المسلم به أن استخدام الموارد الطبيعية بصورة لا تتسم بالكفاءة والاستدامة والتدهور البيئي، سواء بسبب النمو السكاني السريع أو الفقر أو أنماط الاستهلاك غير المستدامة، يمكن أن يقيد آفاق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أبرز عدد من الوفود أهمية تغيير القيم وأنماط السلوك وتوزيع السلطة داخل المجتمع.

١٩ - ويمكن أن تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في أثر السكان في المشاكل البيئية المحلية والعالمية. وأشار عدد كبير من المندوبين الى تزايد الضغوط المتصلة بالسكان على البيئة والموارد الطبيعية سواء أكانت متصلة بأنماط الاستهلاك أو الأعداد أو التركزات الحضرية أو النزوح. وأعرب عن القلق إزاء آثار ذلك على القدرات الطبيعية على دعم المعيشة في مختلف المناطق الايكولوجية.

٢٠ - واعتبر أن من المهم التشجيع على زيادة فعالية الشراكات القائمة بين الحكومات والقطاع الخاص في معالجة القضايا السكانية والإنمائية. ويجب تنشيط زيادة إشراك ومشاركة المجتمعات المحلية والصناعة والمنظمات غير الحكومية وجماعات السكان الأصليين سواء في عملية رسم السياسات أو التنفيذ.

٢١ - وكان هناك إجماع على أن تمكين المرأة عامل أساسي في تحقيق الأهداف السكانية والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويجب إزالة ما يوجد من أوجه عدم مساواة بين الجنسين والحواجز التي تقف في طريق المرأة وزيادة إشراك المرأة في عمليتي رسم السياسات والتنفيذ على جميع المستويات. وينبغي زيادة فرص اضطلاع المرأة بأدوار قيادية وزيادة فرص حصولها على التعليم والوظائف والخدمات الصحية المحسنة، بما في ذلك الصحة الجنسية والتناسلية وتنظيم الأسرة. وأكد بصورة متكررة على دور ومسؤولية الرجل في تحقيق المساواة بين الجنسين وإدخال التغييرات اللازمة على السياسات والقيم.

٢٢ - وقيل إن المندوبين يتوقعون أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإنصاف والحقوق والمتصلة بفصول معينة من وثيقة القاهرة ستعالج في تلك الفصول أو المسائل المتعلقة بالجنسين (مثل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم والتدريب؛ والاقتراحات المتعلقة بالفرص المتاحة للمرأة للحصول على عمل منتج ومجز؛ وحقوق المرأة وصحتها وترقيها في مكان العمل) التي تتعلق بعدة فصول ولا يمكن معالجتها بصورة كافية في إطار بند واحد مثل الصحة أو التناسل فيجب أن تعالج في الفصل الثاني من الوثيقة الذي سيعنون "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وأكد عدد كبير من المندوبين ضرورة تقديم التوصيات بصورة منهجية، واقترح تقسيمها الى أربع فئات: قانونية واقتصادية وتعليمية وثقافية. واسترعت بعض الوفود الانتباه الى مسائل مثل تقاسم السلطة في الأسرة في مجال اتخاذ القرارات والعنف الذي تتعرض له المرأة والبغاء واحتياجات المرأة الخاصة الى الحماية في وقت الحرب. وقيل إن ثمة حاجة أيضا الى أن تعالج في وثيقة المؤتمر مسألة بتر الأعضاء التناسلية، التي اعتبرتها بعض الوفود قضية صحية وقضية حقوق في آن معا. وعلى وجه العموم كان هناك شعور بأن الوثيقة يجب أن تركز بصورة أكبر على العلاقة الشاملة بين تمكين المرأة والتنمية والسكان.

٢٣ - وأكدت بعض الوفود أنه يجب ألا تعيد الوثيقة تأكيد المبادئ العامة التي سبق قبولها فعلا فحسب بل يجب أن تذهب الى أبعد مما ذهبت اليه الاتفاقات السابقة وأن تتضمن اقتراحات محددة تفضي الى تلك الأهداف المقبولة أو توسع، بدلا من ذلك، أو تشرح الصيغة السابقة للحقوق والمسؤوليات المتصلة بالمسائل المتعلقة بالجنسين من حيث صلتها بالسكان والتنمية. كما كان هناك شعور أن الحاجة تقتضي وضع مؤشرات لرصد التقدم في هذا المجال. وطرحت اقتراحات محددة في بعض المجالات مثل أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم والتعليم الابتدائي العام للأولاد والبنات. كما أكد المندوبون ضرورة إدراج خطوات محددة لتحسين فرص حصول المرأة على عمل منتج ومجز فضلا عن تدابير القضاء على الأفكار السلبية المقولبة عن المرأة التي تنتقص من قدرها.

٢٤ - وفي حين أكدت وفود كثيرة أهمية النمو السكاني السريع باعتباره أحد التحديات التي تواجه المجتمع العالمي اعترف أيضا بأنه يوجد تباين كبير في معدلات النمو السكاني فيما بين المناطق والبلدان. ومن ثم فإن أي توصية تتخذ بشأن النمو السكاني يجب أن تراعي هذا التباين وأن تصاغ وفقا لذلك. وأبدت بعض الوفود بملاحظة مفادها أن ثمة توافق دولي متزايد في الآراء حول أهمية تحقيق استقرار عدد السكان. واقترحت وفود قليلة أن تحدد أهداف سكانية معينة، بما في ذلك أهداف للنمو السكاني.

٢٥ - ووافقت وفود كثيرة على أنه ينبغي تسليط الأضواء على الاتجاهات السائدة في النمو السكاني والتكوين السكاني في الوثيقة الختامية لأنهما يوفرا الخلفية اللازمة التي تتفاعل أمامها العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية. وأكد عدد من الوفود في هذا الصدد الوضع الخاص لأقل البلدان نموا التي تحتاج الى إيلائها اهتماما خاصا. كما أشير الى أهمية المستويات السكانية في المستقبل بالنسبة الى الاستهلاك والإنتاج.

٢٦ - وأبدى كثير من الوفود ملاحظة مفادها أن النمو السكاني والفقر مترابطان ترابطا وثيقا لكن يجب تلافي الأفكار المفرطة التبسيط التي تقيم علاقات سببية. وكثير من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية تؤثر في النمو السكاني ولا سيما المساواة بين الجنسين وتنمية الموارد البشرية في ميادين تشمل التعليم والصحة وتنظيم الأسرة والعمالة. ويجب إبراز هذه الصلات في الوثيقة الختامية.

٢٧ - وفي حين أن مناقشة التكوين السكاني تشمل جميع الفئات العمرية فقد ركزت وفود كثيرة بصورة خاصة على تشيخ السكان، ووافقت على أن نتائج التشيخ تستدعي دراسة دقيقة. ومسألة التشيخ هي محل اهتمام حالي في عدد من البلدان المتقدمة النمو، بيد أنه قد أشير الى أن مشاكل التشيخ يمكن أن تتخذ أبعادا هائلة في البلدان النامية التي سيعيش فيها أغلبية كبار السن.

٢٨ - وقيل إن سرعة تشيخ السكان هي ظاهرة جديدة في تاريخ الإنسان تتطلب اهتماما عاجلا لا سيما عندما ينظر اليها من خلال منظور أطول أجلا. وأشير الى أن النساء سيمثلن جزءا غير متناسب من فئة كبار السن، وهذا أمر يزيد من أهمية مسألة إدماجهن في عملية التنمية.

٢٩ - وأعربت عدة وفود عن ضرورة أن تراعي الوثيقة منظور فئات سكانية معينة مثل السكان الأصليين والمعوقين، الذين يجب إدراك احتياجاتهم المتعلقة في جملة أمور بالصحة الجنسية والتناسلية (بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة). كما اقترح أن تعالج وثيقة المؤتمر الأشكال المعينة من التمييز التي قد يواجهها المعوقون فيما يتعلق بالهجرة الدولية.

٣٠ - وطلبت وفود كثيرة تخصيص فصل مستقل للأسرة وتأكيد دورها الأساسي في المجتمع. وأكدت الوفود أهمية أن يعالج في إطار هذه المسألة تنوع الأسر وخبراتها المتباينة.

٣١ - واقترحت وفود كثيرة أن تسلم وثيقة القاهرة بأن للمرأة، بغض النظر عن سنها وحالتها الاجتماعية وميلها الجنسي والظروف الاجتماعية الأخرى، الحق في الحصول على التوعية والتعليم والخدمات لممارسة حقوقها التناسلية والجنسية.

٣٢ - وأكدت مجددا أغلبية كبيرة من الوفود الحقوق التناسلية للزوجين والأفراد في أن يحددوا بحرية وبتقدير للمسؤولية عدد أولادهم والمباعدة بينهم، كما جاء في خطة العمل العالمية للسكان. واقترح عدد قليل من المتكلمين إدخال تعديلات على هذه الحقوق لجعلها منطبقة على الزوجين فقط أو على الأفراد فقط، أو على النساء فقط.

٣٣ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والتناسلية أكدت وفود كثيرة مجددا أن برامج الصحة التناسلية يجب أن تحمي النساء من مختلف الأعمار. وأن هذه البرامج يجب أن تتبع نهجا يركز على الفرد، وأوصت بعض

الوفود بأن تشمل البرامج الوقاية والمعالجة والإحالة السليمة فيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والعقم.

٣٤ - وقيل إن هناك اعتراف واسع النطاق بخدمات تنظيم الأسرة بوصفها وسيلة لإعمال الحقوق التناسلية فضلا عن تعزيز صحة الأم والطفل. وأوصي بشدة بأن تكون هذه الخدمات طوعية ومقبولة ومتاحة للجميع وفي متناولهم. كما اعترف بضرورة تحسين نوعية الخدمات واختيار الأساليب المتاحة باعتبارهما أولوية مهمة. وأعادت وفود كثيرة تأكيد ضرورة تعزيز أعمال البحث والتطوير بشأن أساليب تنظيم الأسرة سواء التي يستعملها الرجال أو التي تستعملها النساء. كما اقترح أن يكون من بين المواضيع المهمة التي تولى اهتماما الدور الذي يمكن أن يؤديه الرجل في تنظيم الأسرة. وأوصى عدد كبير من المشتركين بأن تذكر بصفة خاصة ضرورة إزالة الحواجز القانونية التي تحول دون التوصل الى توزيع تسويقي أوسع نطاقا لوسائل تنظيم الأسرة.

٣٥ - واعترف بأن الجنسية الإنسانية والسلوك الجنسي هما مجال مهمل يتطلب اهتماما خاصا. وأوصي في هذا الصدد أن تعالج الجنسية الإنسانية والعلاقات بين الجنسين باعتبارهما مترابطين ترابطا وثيقا وبوصفهما عاملين يؤثران في الصحة الجنسية والسلوك التناسلي. واقترحت وفود كثيرة إجراءات محددة تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل البحوث السلوكية والتوعية الجنسية للبنين والبنات وتقديم المشورة واعتبار الأبوين قناة رئيسية لضمان الأبوة المقدرة للمسؤولية.

٣٦ - كما حظي المراهقون باهتمام خاص. فقد أوصت وفود كثيرة بأن تدرج في وثيقة القاهرة إجراءات محددة ترمي الى تيسير اتخاذ قرارات عن علم بشأن السلوك الجنسي والصحة الجنسية والوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي فضلا عن إزالة الحواجز التي تحول دون انتفاع المراهقين بخدمات الرعاية الصحية التناسلية.

٣٧ - وذكر أن من بين القضايا التي يجب أن يعالجها المؤتمر الارتفاع غير المقبول لمستويات الوفيات والإصابة بالأمراض بين الأمهات في كثير من البلدان النامية. والإجهاض غير المأمون وغير المشروع، الذي يعتبر سببا مهما للوفيات والإصابة بالأمراض بين الأمهات في بلدان كثيرة، يمثل واحدا من المشاكل التي تؤثر في حياة المرأة وتلقى أقل اهتمام. واعتبرته معظم الوفود مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة تستدعي الحاجة أن يعترف المؤتمر بأنها مشكلة ويعالجها باعتبارها كذلك. وفي حين اقترحت وفود كثيرة أن يتاح للمرأة الإجهاض المأمون، اقترحت وفود أخرى أن أفضل سبيل للقضاء على الإجهاض هو توفير توعية وخدمات فعالة عن الوسائل الحديثة لمنع الحمل؛ وأكدت وفود قليلة مجددا ضرورة عدم تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة.

٣٨ - وأكدت عدة وفود أهمية الرعاية الصحية الأساسية في الحد من الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات، وأعربت عن قلقها إزاء تخفيض الاستثمار الاجتماعي في الصحة نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي.

وأوصي أن يأخذ المؤتمر بعين الاعتبار، فيما يتعلق ببقاء الطفل، الاستراتيجيات والأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للطفولة. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الحالة السائدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتعلق بمستويات واتجاهات الوفيات لا سيما الوفيات بين الذكور الراشدين، وقالت إنه يجب معالجتها في الوثيقة الختامية.

٣٩ - وأكدت وفود كثيرة ضرورة أن يولي المؤتمر اهتماما خاصا للمسائل التي ظهرت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان (١٩٤٨) مثل وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واعتبرت وثيقة القاهرة فرصة فريدة للتعبير عن توافق في الآراء حول استراتيجيات للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأبديت في هذا الصدد ملاحظة مفادها أن حملات الإعلام والتوعية والتعريف ذات أهمية حيوية لمنع انتشار الإيدز، وأن التوعية بشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تدرج كعنصر في برامج تنظيم الأسرة وقيل إن مسألة التعاون الدولي في البحوث المتعلقة بعقاقير معالجة ومنع الإيدز يجب أن تلقى اهتماما كافيا.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بتوزيع السكان والهجرة الداخلية، أيدت الوفود الحاجة إلى الأخذ باللامركزية وتعزيز الحكم المحلي. كما أعرب بعض الوفود أيضا عن تأييده لإلغاء الإعانات المعممة في المناطق الحضرية، واعتماد سياسات تسعير مناسبة في مجالي الخدمات والسلع الزراعية، وإدخال خطط لاسترداد التكاليف. ويجب عدم توجيه الإعانات إلا إلى المناطق الحضرية الفقيرة، التي يلزم تعزيز انتاجيتها كجزء من أي استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر. وحظي بالترحيب إدراج القضايا البيئية المتصلة بتوزيع السكان. ونالت التأييد أيضا ضرورة تشجيع التنمية الحضرية والريفية المتوازنة وإيجاد الوظائف في المناطق الريفية. وأعرب عن تأييد إعادة توجيه الهجرة من المراكز الحضرية الكبيرة إلى المراكز الحضرية الصغيرة أو متوسطة الحجم كوسيلة لتحقيق التوزيع السكاني المتوازن. وأشار بعض الوفود إلى الحاجة إلى توصيات لتعزيز مصادر البيانات بشأن الهجرة الداخلية، فضلا عن إجراء دراسات بشأن أسباب تلك الهجرة الداخلية.

٤١ - وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، أكدت وفود عديدة الحاجة إلى دراسة مختلف أنواع المهاجرين، ومن المهم أن تستخدم المصطلحات المناسبة ولا سيما في مجال الحقوق. وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، اقترح الإشارة إلى اتفاقات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولو أنه يتعين ممارسة الحيطة عند الإشارة إلى الصكوك الدولية التي لم يتم التصديق عليها بعد. وأكدت وفود من البلدان المتقدمة النمو ملاءمة التوصيات المتعلقة بالهجرة الدولية والتي قدمها المؤتمر الأوروبي للسكان، وتمثل صياغتها بالفعل توافق الآراء الواسع النطاق في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٢ - وحظيت بالترحيب اللهجة الإيجابية عموما التي نوقشت بها الهجرة الدولية. وأشير إلى أنه في كثير من الظروف تكون الهجرة مفيدة لكل من البلد الأصلي والبلدان المستقبلة. ويتمثل التحدي في تقليل الضغوط المتعلقة بالهجرة دون ضوابط. وأشارت وفود عديدة إلى صعوبة المهمة، ولا سيما أن من المرجح أن تؤدي

عملية التنمية إلى زيادة الضغوط المتصلة بالهجرة في المدى القصير. ولاحظت وفود قليلة أنه يمكن أن تتولد ضغوط قوية بالنسبة للهجرة في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال ما لم تحل مشاكلها الديموغرافية الخطيرة ويشفع ذلك بإيجاد الوظائف. واقترح إدراج قسم فرعي خاص عن الهجرة الدولية والتنمية، على أن يتضمن هذا القسم الفرعي توصيات بشأن أسباب الهجرة، ولا سيما بالنسبة للمناطق التي يمكن فيها تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال التعاون الدولي. وأكد بعض الوفود الحاجة إلى مفاوضات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن بعض نواحي الهجرة الدولية، مثل معاملة العمال المهاجرين وأسرهم، وهجرة العمال المهرة. وأكدت تلك الوفود ضرورة حماية العاملات المهاجرات من الاستغلال.

٤٣ - ولاحظت وفود عديدة أن من المهم منع العنصرية وكراهية الأجانب لا فيما يتعلق بالمهاجرين منذ مدة طويلة فحسب وإنما أيضا فيما يتعلق بجميع المهاجرين. ويتعين السعي لإدماج المهاجرين منذ مدة طويلة مع احترام خلفيتهم الثقافية في نفس الوقت.

٤٤ - وأكد عدد من الوفود ضرورة تحسين الاحصاءات المتعلقة بكل من المهاجرين وتحويلاتهم، وضرورة تعزيز تبادل المعلومات بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للمهاجرين. واقترح إجراء مزيد من الدراسات عن أسباب الهجرة الدولية، والآثار الناجمة عن التحويلات.

٤٥ - وفيما يتعلق باللاجئين، اقترحت وفود وجوب الإشارة إلى الصكوك الدولية ذات الصلة وأهمية الإعراب مرارا وتكرارا عن توافق الآراء الدولي بشأن الحماية، وضرورة الإشارة إلى الحق في التماس اللجوء لا إلى الحق في اللجوء. وجرى توكيد الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين، سواء في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال. واقترح تقديم خدمات مناسبة في مجالات الصحة الجنسية والتناسلية للاجئات.

٤٦ - وأكد كثير من المتكلمين الدور الرئيسي للإعلام والتثقيف والتوعية والأنشطة الحفازة في مجال الإسكان، من حيث أنها تؤدي إلى الوصول بمقرري السياسات والمخططين ومديري البرامج والمديرين والعمال الميدانيين والرأي العام في عدة قطاعات وإلى مستويات جديدة من الوعي بشأن آثار القضايا السكانية الناشئة. وللتوصل إلى اختيارات تقدر المسؤولية، بالنسبة لجميع النواحي السكانية، بما في ذلك الخصوبة والهجرة، تلزم اتصالات أفضل للوصول إلى جميع قطاعات السكان. وينبغي للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية معرفة الخيارات المتاحة لهم وأفضل السبل للاختيار. وفي الوقت ذاته ينبغي للحكومات أن تدرك مسؤوليتها على جميع المستويات تجنبا للقسر وتشجيعا للوصول إلى الاختيار بصورة مدروسة. ومع اتساع تنوع صور المعلومات وقنوات الاتصال المتاحة من أجل إيجاد الوعي وتوصيل الرسائل الحفازة، اقترح أن تدرس الحكومات بدقة برامجها في مجالات الإعلام والتثقيف والتوعية لتضمن استفادة تلك البرامج من تجهيز المعلومات ووسائل إعادة التغليف بصورة مناسبة، بغية تحقيق النتائج القصوى بالنسبة لجماهير المستمعين المستهدفة بصورة محددة.

٤٧ - ولم يعد مجرد الوعي كافيا فمن المناسب الانتقال من مجرد الوعي إلى اتخاذ الإجراءات. ولذا ينبغي وضع خيارات وفرص محددة للتسعينات في مجال الإعلام والتثقيف والتوعية من شأنها تعزيز الاختيارات على المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والوطنية.

٤٨ - ويجب التشديد في وثيقة المؤتمر على أهمية نشر المعلومات الموثوقة والمستكملة في الوقت المناسب، وبصورة مناسبة من أجل صياغة سياسات سكانية فعالة وتنفيذ برامج كفيئة. وينبغي التشديد فيها على أن إعداد نظم المعلومات السكانية الوطنية وسيلة فعالة لتنظيم البيانات والمعلومات التي تمثل قاعدة للمعرفة بشأن السكان. وينبغي أن توصي الوثيقة بتعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة لمعالجة المعلومات، من أجل إعداد قواعد البيانات، وتيسير تجهيز وتحليل البيانات السكانية وتحسين تبادل المعلومات.

٤٩ - واعتبرت وفود كثيرة أن جمع وتحليل الاحصاءات السكانية والاحصاءات ذات الصلة، أمر جوهري لفهم الاتجاهات السكانية فهما كاملا ودقيقا، عند صياغة وتنفيذ ورصد الخطط والبرامج السكانية. وأكد أن البحوث، سواء كانت علمية أو متصلة بالسياسة العامة، عنصر أساسي في الجهود المتصلة بالسكان والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام مناسب في البحوث للمسائل الجنسية، ولاعتبارات فئات السكان الخاصة، مثل السكان الأصليين والمعاقين.

٥٠ - وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتوليد البيانات والتدريب (بما في ذلك التدريب في مجال البحث)، والتدريب في ميدان السكان. وفي كثير من البلدان النامية، أثرت شحة البيانات السكانية وعدم توافر القدرات في مجال البحوث تأثيرا غير موات في إمكانية دمج المنظورات السكانية بصورة هادفة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية.

٥١ - وأكد عدد من المتكلمين أهمية البحوث والتكنولوجيا في الاستجابة لقضايا السكان والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل منع الحمل، وبقاء الرضع والأطفال، والعجز، والتدهور البيئي. وينبغي أن تعبر وثيقة القاهرة عن المساهمات الحيوية التي يمكن أن تقدمها كل من التكنولوجيا والبحوث من أجل تحسين حياة البشر وظروف المعيشة.

٥٢ - وكان هناك توافق كبير في الآراء فيما بين الوفود حول ضرورة التشديد بقوة في وثيقة القاهرة على ضرورة اتخاذ إجراءات وطنية موسعة غايتها التنمية الاجتماعية. وينبغي تخصيص مزيد من الموارد الوطنية والدولية للبرامج الاجتماعية. وأيدت وفود عديدة رأي الأمين العام للمؤتمر الداعي إلى وجوب زيادة حصة مجموع الإنفاق الوطني الموجه نحو القطاعات الاجتماعية إلى ٢٠ في المائة على الأقل. وأكدت ضرورة إيلاء قطاع السكان أولوية عليا، في إطار الإنفاق في القطاع الاجتماعي، بصورة تتناسب مع الصلات الحاسمة بين ذلك القطاع والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

٥٣ - وتخص الإجراءات الوطنية في المسائل المتصلة بالسكان كلا من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وأوضح موضوع المؤتمر بجلاء، وهو السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، الحاجة إلى المعاملة بالمثل في مجال الإجراءات، حيث يتعين أن يعيد الشمال دراسة أساليب المعيشة وأنماط الاستهلاك غير المستدامة فيه بينما يعمل الجنوب على الوصول بنمو السكان إلى مستوى يتفق مع التنمية المستدامة. وقد أبرز كثير من الوفود ضرورة إدراج هذا المنظور الواسع للسكان والتنمية في وثيقة القاهرة.

٥٤ - واقترحت وفود توسيع نطاق تعبئة الموارد بما يتجاوز تنظيم الأسرة ليشمل الرعاية في مجال الصحة الجنسية والتناسلية. وعلاوة على ذلك، رأت وفود كثيرة أن من الضروري أن يتمخض مؤتمر القاهرة عن رسالة أوسع نطاقا وهي أن الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة مرتبطين بعوامل أخرى مثل التعليم ومركز المرأة، ولهما نفس الأهمية بالنسبة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة تخصيص قدر أكبر من الموارد الوطنية من أجل السكان، كان هناك اتفاق على نطاق واسع بين الوفود. ومع ذلك ينبغي زيادة المخصصات في إطار العقبات التي تحد من توافر الموارد عموما وأولويات التنمية الوطنية المتوخاة. وقد أدت المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، التي انخفضت في السنوات الأخيرة، دورا مهما في تسهيل اتخاذ الإجراءات الوطنية في ميدان السكان. ويرى كثير من الوفود ضرورة زيادة المساعدة المقدمة إلى ميدان السكان بما يتفق مع الزيادة العامة في المساعدة الإنمائية لما وراء البحار لتصبح ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٥٦ - وأيدت الوفود بصفة عامة الحاجة إلى اسلوب الشراكة بالنسبة إلى الإجراءات الوطنية المتعلقة بميدان السكان فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات خارج الحكومة، فضلا عن القطاع الخاص. ولم ينظر إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها بدائل للإجراءات الحكومية، وإنما بوصفها شريكا يقوم بعمل حفاز من أجل التغيير، ويضع معايير نوعية لبرامج السكان ونهجا ابتكارية في مجال التنمية.

٥٧ - ورأت الوفود أيضا أن من المهم أن تتناول وثيقة القاهرة موضوع التمويل الكافي والمضمون لأنشطة المنظمات غير الحكومية. وينبغي للحكومات والوكالات المانحة أن تضع آليات لتضمن التدفق المنتظم للموارد الى المنظمات غير الحكومية. ورأى بعض الوفود ضرورة أن تشمل هذه السياسة اعتمادا مباشرا بصورة أكبر على المنظمات غير الحكومية الوطنية، بغية الاستفادة من معرفتها بالأوضاع الثقافية الاجتماعية المحلية.

٥٨ - وبالمثل، ينبغي أن يوضح الدور التكميلي للقطاع الخاص في ميدان السكان في وثيقة القاهرة. وينبغي استعراض الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعوق الانتفاع تماما من الخدمات في مجال الصحة التناسلية

وتنظيم الأسرة. وينبغي الاعتراف بصورة كاملة بإسهام الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص من أجل تشجيع الفعالية من حيث التكلفة في قطاع رعاية الصحة التناسلية وغيره من القطاعات الاجتماعية.

٥٩ - وأشارت وفود كثيرة إلى ضرورة استكمال التقديرات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد بغية تحقيق أهداف سكانية عالمية من النوع الذي اقترحه الأمين العام للمؤتمر. وينبغي في هذا الصدد تنقيح إعلان امستردام بشأن حياة أفضل للأجيال المقبلة، وهو المنبر الدولي الوحيد الذي تناول موضوع تعبئة الموارد لأغراض الأنشطة السكانية، ليتوافر لمؤتمر القاهرة مزيد من التقديرات الدقيقة بشأن الموارد اللازمة طوال العقد المقبل. وفي هذا الصدد، اقترحت وفود مختلفة ضرورة الرجوع إلى التوصيات الصادرة عن المؤتمر الأوروبي للسكان، بشأن تعبئة الموارد.

٦٠ - ويمكن تعزيز النداء الصادر من أجل زيادة الموارد لأغراض الأنشطة السكانية بإبراز ما تحقق في مجال التنمية، من حالات نجاح من خلال الاستثمار في البرامج السكانية والارتفاع الملحوظ في معدلات عوائد تلك الاستثمارات. ولاحظت وفود أخرى أن ظروف ما بعد الحرب الباردة تمثل فرصة لزيادة الاستثمارات بصورة كبيرة في القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك قطاع السكان.

٦١ - وأكد على الحاجة إلى التعاون الدولي لأغراض تقديم المساعدة التقنية بهدف المساعدة على حل مختلف القضايا السكانية. وأشير إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال، في مجال التعاون، واقترح الرجوع إلى التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الأوروبي للسكان.

٦٢ - وساد تأييد عام لاقتراح الأمين العام للمؤتمر بإدراج مجموعة من الأهداف الكمية في وثيقة القاهرة، ويجب أن تراعي تلك الأهداف أوجه التباين على المستويات الإقليمية والوطنية. واقترح بعض الوفود تقسيم الإطار الزمني المقترح وهو ٢٠ عاما إلى خمسة أطر زمنية مدة كل منها من ١٠ سنوات. وينبغي رصد التقدم في تحقيق الأهداف.

٦٣ - وأعربت وفود كثيرة عن رأي مفاده أن من الواجب أن تكون الأهداف متوافقة ومتفقة كذلك مع الأهداف التي توضع في محافل دولية أخرى. ويجب ألا يكون هناك أي لون من القسر في أي من البرامج المعدة لتحقيق هذه الأهداف. وأشارت بعض الوفود إلى إمكانية إدراج أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى.

٦٤ - واقترحت بعض الوفود أن يدرج أيضا في وثيقة القاهرة أهداف ومقاصد نوعية.

٦٥ - وسيقتضي الأمر موارد إضافية لتحقيق هذه الأهداف. كما ينبغي أن تقوم الأمانة العامة بإعداد تقديرات في هذا الصدد، واضعة في اعتبارها المستويات الحالية والمقترحة للإنفاق الوطني في القطاع الاجتماعي.

٦٦ - وقالت وفود عديدة إن من الضروري أن تنص وثيقة القاهرة بصورة مناسبة على متابعة الالتزامات المحددة في هذا المؤتمر، بما في ذلك آليات استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف المؤتمر. واقترحت بعض الوفود أيضا أن تتضمن الوثيقة كذلك توصيات بشأن الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة العمل الجديدة.

مشروع المقرر الثاني

مشاركة الأعضاء المنتسبين إلى اللجان الإقليمية في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وفي أعماله التحضيرية

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه يجوز للممثلين، الذين يسميهم الأعضاء المنتسبون إلى اللجان الإقليمية، المشاركة بصفة مراقبين، دون أن يكون لهم حق التصويت، في مداولات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وفي العملية التحضيرية للمؤتمر، وفي أي لجنة أخرى أو فريق عامل آخر، حسب الاقتضاء.

مشروع المقرر الثالث

تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عن دورتها الثانية وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) أن يحيط علما بتقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عن دورتها الثانية[٣] وأن يؤيد المقررات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية؛

(ب) أن يوافق على جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة للجنة التحضيرية الواردين أدناه.

---

(٣) E/1993/69.

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

١ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٢ - اعتماد اشتراك المنظمات غير الحكومية.

٣ - الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

الوثائق

حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر: تقرير الأمين العام للمؤتمر.

٤ - استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان.

٥ - التقارير الوطنية للبلدان عن حالتها وسياساتها وبرامجها السكانية.

الوثائق

تقرير الأمين العام للمؤتمر الذي يتضمن خلاصة للتقارير الوطنية.

٦ - مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

الوثائق

مذكرة من الأمين العام للمؤتمر بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٧ - جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني المقترح للمؤتمر.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني المقترح للمؤتمر.

٨ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن أعمال دورتها الثالثة.

جيم - مقرر يوجه إليه انتباه المجلس

٣ - يوجه انتباه المجلس إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة التحضيرية:

١/٢ - اعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والأعمال التحضيرية له

عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٣، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، الذي حدد فيه المجلس الإجراء المتبع لاعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة لحضور جلسات اللجنة التحضيرية والمؤتمر، قررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في الجلستين ٩ و ١٧، المعقودتين في ١١ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، أن تعتمد المنظمات غير الحكومية التي ترد قائمة بها في الوثيقة E/CONF.84/PC/10 و Add.1-3.

ثانيا - اعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة في المؤتمر وفي الأعمال التحضيرية له

١ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٣ من جدول الأعمال في جلستيها ٩ و ١٧، المعقودتين في ١١ و ١٧ ايار/مايو ١٩٩٣. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمانة العامة بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة في المؤتمر وفي الأعمال التحضيرية له (E/CONF.84/PC/10 و Add.1-3).

٢ - وفي الجلستين ٩ و ١٧، قررت اللجنة التحضيرية اعتماد المنظمات غير الحكومية التي ترد قائمة بها في الوثيقة E/CONF.84/PC/10 و Add.1-3 (انظر الفصل الأول، الجزء جيم، المقرر ١/٢).

ثالثا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر

١ - نظرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان في البند ٤ في جلساتها ٨ الى ١٥ و ٢٣، المعقودة في الفترة ١٠ - ١٤ و ٢١ من شهر أيار/مايو ١٩٩٣. وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسكان والبيئة والتنمية، المعقود في نيويورك في الفترة ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/4)؛

(ب) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسياسات والبرامج السكانية، المعقود في القاهرة في الفترة ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/5)؛

(ج) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسكان والمرأة المعقود في غابوروني، بوتسوانا في الفترة ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/6)؛

(د) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بتنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة، المعقود في بنغالور، الهند، في الفترة ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/7)؛

(هـ) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بنمو السكان والهيكل الديموغرافي المعقود في باريس في الفترة ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/8)؛

(و) تقرير الأمين العام للمؤتر يحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بتوزيع السكان والهجرة المعقود في سانتاكروس، بوليفيا في الفترة ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير (E/CONF.84/PC/9) ١٩٩٣؛

(ز) تقرير الأمين العام للمؤتمر يحيل به خلاصة توليفية لما توصلت اليه اجتماعات أفرقة الخبراء المعقودة كجزء من الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر (E/CONF.84/PC/12)؛

(ح) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر يحيل بها تقرير المؤتمر الافريقي الثالث للسكان المعقود في دكار، السنغال يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/13)؛

(ط) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر يحيل بها تقارير المؤتمر الرابع للسكان في آسيا والمحيط الهادي، المعقود في دنباسار، اندونيسيا في الفترة ١٩ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ (E/CONF.84/PC/14)؛

(ي) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر يحيل بها توصيات المؤتمر الأوروبي للسكان المعقود في جنيف، في الفترة ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ (E/CONF.84/PC/15)؛

(ك) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر يحيل بها إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي، المعتمد في المؤتمر العربي للسكان، المعقود في عمان، الأردن في الفترة ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (E/CONF.84/PC/16)؛

(ل) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر يحيل بها توافق الآراء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية، المعتمد في المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مكسيكوسيتي في الفترة ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٣ (E/CONF.84/PC/17).

٢ - وفي الجلسة الثامنة المعقودة يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣، أدلى ببيانات كل من ممثل الدانمرك (باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ومصر والسويد والأرجنتين.

٣ - وأدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤ - وأدلي ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مجلس السكان، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، لجنة المنظمات غير الحكومية للتخطيط للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

٥ - وفي الجلسة التاسعة المعقودة يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٣، أدلى ببيانات كل من ممثل كولومبيا (باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧)، والبرازيل وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

٦ - وأدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

٧ - وأدلى ببيان أيضا ممثل أمانة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٨ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي للدراسات العلمية المعنية بالسكان والتحالف الدولي لصحة المرأة.

٩ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من فنلندا وكندا وباكستان والمكسيك والنرويج.

١٠ - وأدلى ببيان الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي.

١١ - وأدلى ببيان ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية كوستو، معهد السكان، شبكة المرأة والبيئة والتنمية واتحاد تنظيم الأسرة في أمريكا.

١٢ - وفي الجلسة ١١، المعقودة يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣، أدلى ببيانات كل من ممثلي نيوزيلندا والنمسا والسودان وماليزيا واندونيسيا وسري لانكا وغينيا الاستوائية.

١٣ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز التنمية والأنشطة السكانية ومركز قانون وسياسات الإنجاب.

١٤ - وفي الجلسة ١٢، المعقودة يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من نيكاراغوا، نيبال، بنغلاديش، الاتحاد الروسي، ليسوتو، ليبريا، رواندا، أفغانستان ومالي.

١٥ - وأدلى ببيانات كل من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا. وأدلى ببيان أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٦ - وأدلى ببيانين ممثلا كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٧ - وأدلى كذلك ببيان المراقب عن الاتحاد الوطني للحياة البرية وهو منظمة غير حكومية.

١٨ - وفي الجلسة ١٣، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من الهند، بوركينا فاصو، جمهورية إيران الإسلامية، بيرو، كينيا، رومانيا، تايلند، بوروندي، وكوت ديفوار.

١٩ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان، اتحاد نوادي المرأة في زمبابوي. كما أدلى ببيان أعضاء مجلس إدارة محفل المنظمات الإنمائية الطوعية الافريقية وهو منظمة غير حكومية (باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية الافريقية).

٢٠ - وفي الجلسة ١٤، المعقودة يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من السنغال وتونس (بالنيابة أيضا عن الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا) واليابان.

٢١ - وفي الجلسة ١٥، المعقودة يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ قام ممثل كولومبيا (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧) بعرض وتنقيح شفوي لمشروع قرار بعنوان "الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية" (E/CONF.84/PC/L.7) وفيما يلي نص مشروع القرار:

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"إذ يؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ٢١٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ و٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٤/١٩٩٣ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣،

"وإذ يؤكد من جديد أيضا قرارات الجمعية العامة دإ-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في

البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، و ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي يتضمن، في جملة أمور، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

"وإذ يسلم بما تتسم به مسائل السكان من أهمية خاصة في سياق عمليات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإذ يدرك ضرورة إعطاء الأولوية للمسائل المتصلة بالسكان والتنمية في البرنامج المتعدد الأطراف،

"وإذ يدرك ما أعطي لمسألة السكان من زخم سياسي في البرنامج الدولي منذ قررت الأمم المتحدة عقد اجتماعها المعني بالسكان،

"وإذ يحيط علما بتعيين المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمينا عاما للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وتعيين مدير شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة نائبا للأمين العام للمؤتمر،

"وإذ يضع في اعتباره أولية الجمعية العامة بوصفها هيئة تقرير السياسات في منظومة الأمم المتحدة،

"١ - يوصي بأن تصبح اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية هيئة فرعية للجمعية العامة، وأن يقدم، في هذا السياق، تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن ينظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"، الذي نص عليه قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

"٢ - يوصي بتوفير موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بهدف كفالة أن تكون الأعمال التحضيرية للمؤتمر ملائمة وفنية وناجحة، ولهذا الغرض، يطلب اتخاذ التدابير التالية:

"(أ) كفالة مواصلة الحوار بين الأمين العام للمؤتمر وجميع الدول الأعضاء المشاركة في اللجنة التحضيرية في دورتيها الثانية والثالثة؛

"(ب) تمديد فترة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية من أسبوعين إلى أربعة أسابيع فضلا عن توفير خدمات مؤتمرات كافية لأعمال اللجنة التحضيرية؛

"(ج) تعزيز قدرة أمانة المؤتمر لتمكينها من أداء المهمة المنوطة بها؛

"٣ - يعرب عن تقديره لما قدم من مساهمات خارجة عن الميزانية للصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، في المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المؤتمر وأعماله التحضيرية، ويدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات التي بوسعها زيادة دعم الصندوق إلى أن تفعل ذلك؛

"٤ - يؤكد من جديد أهمية أن يكفل الأمين العام للأمم المتحدة تنسيق المدخلات للمؤتمر داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال لجنة التنسيق الإدارية؛

"٥ - يؤكد من جديد أيضا أهمية وسائط الإعلام ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يفيد من إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة في الترويج لأهداف المؤتمر وأنشطته؛

"٦ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدم، بالتعاون مع الأمين العام للمؤتمر، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية".

٢٢ - وفي الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة التحضيرية مشروع قرار منقح بعنوان "الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (E/CONF.84/L.7/Rev.1) ونصه كالتالي:

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ٢١٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ و٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٤/١٩٩٣ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣،

واذ يؤكد من جديد أيضا قراره ٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي قبل فيه مع الامتنان العرض الذي تقدمت به حكومة مصر لاستضافة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وقرر عقد المؤتمر في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد كذلك قرارات الجمعية العامة دإ-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في

البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الإنمائيةالدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، و ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي يتضمن، في جملة أمور، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

وإذ يسلم بما تتسم به مسائل السكان من أهمية خاصة في سياق عمليات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإذ يدرك ضرورة إعطاء الأولوية للمسائل المتصلة بالسكان والتنمية في البرنامج المتعدد الأطراف،

وإذ يدرك ما أتيح لمسألة السكان من قوة دافعة سياسية في البرنامج الدولي منذ أن قررت الأمم المتحدة عقد اجتماعها المعني بالسكان،

وإذ ينوه بتعيين المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمينا عاما للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وتعيين مدير شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة نائبا للأمين العام للمؤتمر،

واذ يرى أن الجمعية العامة هي أعلى آلية حكومية دولية لرسم وتقييم السياسات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

١ - يوصي بأن تصبح اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وأن يقدم، في هذا السياق، تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن ينظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"، الذي نص عليه قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

٢ - يطلب الى الأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أن يرفق، لعلم الوفود، المشروع الأول للوثيقة الموضوعية الختامية للمؤتمر، بالتقرير المرحلي الذي سيقدم، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧، الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في اطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"؛

٣ - يطلب أيضا الى الأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أن يتيح للوفود وثيقة تتضمن موجزا للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء والمراقبين على المشروع الأول للوثيقة

الموضوعية الختامية للمؤتمر، بجميع اللغات الرسمية، قبل موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بستة أسابيع على الأقل؛

٤ - يقرر أن يدرس، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، وأثناء نظره في الجدول المؤقت للمؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ما يلزم من ترتيبات لضمان الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الكافية للجنة التحضيرية وللمؤتمر؛

٥ - يعرب عن تقديره لما قدم من مساهمات خارجة عن الميزانية الى الصندوق الاستئماني المنشأ لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، في المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المؤتمر وعمليته التحضيرية، ويدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات التي يكون بوسعها زيادة دعم هذا الصندوق إلى أن تفعل ذلك؛

٦ - يؤكد من جديد أهمية وسائط الإعلام، ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل على الترويج لأهداف المؤتمر وأنشطته؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع الأمين العام للمؤتمر، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية".

٢٣ - وفي الجلسة ذاتها، قام الرئيس بسحب مشروع القرار المنقح (E/CONF.84/PC/L.7/Rev.1)، وقدم مشروع قرار، استنادا إلى المشاورات التي جرت بشأن المشروع المنقح.

٢٤ - وأدلى ممثل كندا ببيان.

٢٥ - وقررت اللجنة التحضيرية أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار الذي قدمه الرئيس (انظر الفصل الأول، الجزء ألف).

رابعا - إطار مفاهيمي مقترح لمشاريع توصيات المؤتمر

١ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٥ من جدول الأعمال في جلساتها ١٥ إلى ٢٠ و ٢٢ المعقودة في ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢١ من أيار/مايو ١٩٩٣. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمين العام للمؤتمر عن الإطار المفاهيمي المقترح لمشاريع توصيات المؤتمر (E/CONF.84/PC/11).

٢ - وفي الجلسة ١٥، المعقودة يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلت السيدة أمين عام المؤتمر ببيان استهلالي.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من كولومبيا (باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والدانمرك (باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ومصر والسويد (نيابة أيضا عن الدانمرك وفنلندا والنرويج) واستراليا وفنزويلا وباكستان وزمبابوي وإكوادور.

٤ - وفي الجلسة ١٦، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من كندا، بولندا وملاوي.

٥ - وأدلى ببيان المراقب عن لجنة المنظمات غير الحكومية للتخطيط للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

٦ - وفي الجلسة ١٧، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ادلى ببيانات ممثلو كل من سويسرا، النمسا، الجمهورية الدومينيكية، كوبا، زامبيا، ماليزيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ببيان.

٨ - وأدلى ببيانات مراقبو المنظمات غير الحكومية التالية: البديل الإنمائي مع مشاركة المرأة من أجل حقبة جديدة، عمل البرلمانيين العالمي (من أجل نزع السلاح والتنمية والاصلاح العالمي).

٩ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من الصين، مالي، المكسيك، غينيا، اندونيسيا، بنغلاديش، الكرسي الرسولي، الاتحاد الروسي، نيجيريا والهند.

١٠ - وأدلى ببيانات مراقبو المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الغواتيمالية للثقافة الجنسية والتنمية البشرية (باسم جماعة المنظمات غير الحكومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) مجلس الجهات الأربع، الرابطة الأمريكية للمتقاعدين، السسيولوجيون من أجل المرأة في المجتمع، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الشبكة النسائية لسكان آسيا الأصليين وتحالف كورديللا للشعوب.

١١ - وفي الجلسة ١٩، المعقودة يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من بوروندي، الأرجنتين، نيبال، رومانيا، لاتفيا، الدانمرك، جمهورية تنزانيا المتحدة وملديف.

١٢ - وأدلى ببيان المراقب عن المجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية وهي منظمة حكومية دولية.

١٣ - وأدلي ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية مركز جامعة جون هوبكنز، برنامج الاتصال السكاني، معهد بنغلاديش للبحوث من أجل الترويج للصحة الأساسية والإنجابية والتكنولوجيات (باسم المجموعة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية) ورابطة منع الحمل الجراحي الطوعي وشبكة التفاعل للعالم الثالث.

١٤ - وفي الجلسة ٢٠، المعقودة يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ أدلى ببيانات ممثلو كل من السويد، تايلند، النيجر، بوليفيا، النرويج، بوركينا فاصو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، اليابان، جامايكا، المغرب، نيكاراغوا، جمهورية افريقيا الوسطي، أوغندا وزائير.

١٥ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الدولية للمعوقين (باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية للمعوقين) ومنسق منظمات السكان الأصليين لحوض الأمازون (باسم جماعة السكان الأصليين للمنظمات غير الحكومية) والمؤسسة العالمية للسكان (باسم المجموعة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية) ثم الرابطة الطبية للكومنولث.

١٦ - وفي الجلسة ٢٢ المعقودة في ٢١ أيار/مايو، قام الرئيس بعرض وتنقيح شفوي لمشروع مقرر قدمه استنادا الى المشاورات غير الرسمية والمعنون "الإطار المفاهيمي المقترح لمشاريع توصيات المؤتمر" والوارد في الوثيقة (E/CONF.84/PC/L.9).

١٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من كولومبيا (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، والهند والنرويج والفلبين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والجزائر وجمهورية ايران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية والسويد والصين.

١٨ - وقررت اللجنة التحضيرية أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر بصيغته المعدلة والمنقحة شفويا (انظر الفصل الأول، الجزء باء، مشروع المقرر الأول).

خامسا - النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر

١ - في الجلستين ٢١ و ٢٢ المعقودتين في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٦ من جدول الأعمال. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر (E/CONF.84/PC/2/Rev.1).

٢ - وفي الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، قدم نائب الرئيس، السيد كليونيل أ. هيرست (أنتيغوا وبربودا)، تقريرا عن المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن هذا البند. وأدلى ببيان ممثل كولومبيا (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧).

٣ - وفي الجلسة ٢٢، المعقودة في ٢١ أيار/مايو، أدلى ببيان ممثل كولومبيا (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧). وقدم نائب الرئيس تقريرا آخر عن المشاورات غير الرسمية.

٤ - وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع مقرر بشأن مشاركة الأعضاء المنتسبين الى اللجان الإقليمية في المؤتمر وفي الأعمال التحضيرية له (انظر الفصل الأول، الجزء باء، مشروع المقرر الثاني).

سادسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية

١ - في الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٧ من جدول الأعمال. وكان معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية (E/CONF.84/PC/L.6).

٢ - وأدلى ببيان ممثل الدانمرك (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية).

٣ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة التحضيرية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة (انظر الفصل الأول، الجزء باء، مشروع المقرر الثالث).

سابعا - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية

١ - في الجلسة ٢٢، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ اعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع التقرير المتعلق بدورتها الثانية (E/CONF.84/PC/L.8 و Add.1)، وأذنت للمقرر أن يضع التقرير في صورته النهائية على النحو المعدل به أثناء المناقشة.

٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان ختامي.

٣ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، أدلى ببيانات ختامية ممثلو كل من مصر وكولومبيا (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧)، والدانمرك (بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، وفنلندا (بالنيابة أيضا عن الدانمرك وايسلندا والنرويج والسويد) وبوليفيا (بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والسنغال (بالنيابة عن الدول الافريقية) والمغرب.

٤ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن الشبكة الصحية النسائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منظمة غير حكومية.

ثامنا - تنظيم الدورة

الف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية دورتها الثانية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣. وعقدت اللجنة ١٧ جلسة (من السابعة إلى الثالثة وعشرين).

٢ - وافتتح الدورة الأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وأدلى ببيان استهلالي.

٣ - كما أدلى ببيان استهلالي وكيل الأمين العام للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

٤ - وفي الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، ألقى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة كلمة أمام اللجنة التحضيرية.

باء - الحاضرون

٥ - وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩، اجتمعت اللجنة التحضيرية في دورة مفتوحة لاشتراك أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء لجنة السكان وأي دولة أخرى.

٦ - وحضرت الدورة الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أسبانيا، استراليا، استونيا، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا،

اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، توغو، توفالو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قطر، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كندا، الكونغو، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٧ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في هذه الدورة: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي.

٨ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في هذه الدورة: اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للهجرة

٩ - وكانت الجهة التالية التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب ممثلة: فلسطين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - في الجلسات ٧ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣. انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيـــــس:	فريد ساي (غانا)
نواب الرئيس:	لايونل هيرست (انتيغوا وبربودا)
	عبد الله خليل (اندونيسيا)
	ماورو كوتو (البرازيل)

ميمونة ديوب (السنغال)
تاونو كآريا (فنلندا)
أوشا فوهرا (الهند)
اندراس كلينغ (هنغاريا)
نيكولاس هـ. بيغمان (هولندا)

نائب الرئيس والمقرر: يرزي خولذر (بولندا)
عضو بحكـــم منصبه: نبيل العربي (مصر)

دال - جدول الأعمال

١١ - في الجلسة ٧ المعقودة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CONF.84/PC/3/Rev.1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - اعتماد المنظمات غير الحكومية أطرافا مشاركة في المؤتمر والأعمال التحضيرية له.

٤ - الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٥ - الإطار المفاهيمي المقترح لمشاريع توصيات المؤتمر.

٦ - مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر.

٧ - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

٨ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية.

المرفق

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/1993/49	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر الذي يتضمن تقريرا مرحليا عن عمليات التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية
E/CONF.84/PC/2/Rev.1	٦	مذكرة الأمانة العامة التي تتضمن مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر
E/CONF.84/PC/3/Rev.1	٢	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية
E/CONF.84/PC/4	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسكان والبيئة والتنمية، نيويورك، ٢٠ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
E/CONF.84/PC/5	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسياسات والبرامج السكانية، القاهرة، ١٢ - ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢
E/CONF.84/PC/6	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالسكان والمرأة، غابورون، بوتسوانا، ٢٢ - ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
E/CONF.84/PC/7	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بتنظيم الأسرة والصحة والرفاه العائلـــي، بنغالور، الهند ٢٦ - ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢

E/CONF.84/PC/8	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالنمو السكاني والهيكل الديمغرافي، باريس، ١٦ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
E/CONF.84/PC/9	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي تحيل به توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بتوزيع السكان والهجرة، سانتا كروز، بوليفيا، ١٨ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
E/CONF.84/PC/10 و Add.1-3	٣	مذكرة الأمانة العامة التي تتضمن قائمة بالمنظمات غير الحكومية الموصى باعتمادها أطرافا مشاركة في المؤتمر والأعمال التحضيرية له
E/CONF.84/PC/11	٥	مذكرة الأمين العام للمؤتمر بشأن الإطار المفاهيمي المقترح لمشروع توصيات المؤتمر
E/CONF.84/PC/12	٤	تقرير الأمين العام للمؤتمر التي يتضمن خلاصة توليفية لما توصلت إليه اجتماعات أفرقة الخبراء من نتائج والمعقودة كجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر.
E/CONF.84/PC/13	٤	مذكرة من الأمين العام للمؤتمر تحيل بها تقرير المؤتمر الافريقي الثالث للسكان، داكار، السنغال، ١١ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي يتضمن إعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة
E/CONF.84/PC/14	٤	مذكرة من الأمين العام للمؤتمر تحيل بها تقارير مؤتمر السكان الرابع لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، دنباسار، اندونيسيا، ١٩ - ٢٧ آب/ اغسطس ١٩٩٢ بما في ذلك إعلان بالي بشأن السكان والتنمية المستدامة
E/CONF.84/PC/15	٤	مذكرة من الأمين العام للمؤتمر تحيل بها توصيات مؤتمر السكان الأوروبي، جنيف، سويسرا، ٢٣ - ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

E/CONF.84/PC/16	٤	مذكرة من الأمين العام للمؤتمر تحيل بها إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي، الصادر عن مؤتمر السكان العربي، المعقود في عمان، الأردن، ٤ - ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣
E/CONF.84/PC/17	٤	مذكرة من الأمين العام للمؤتمر تحيل بها توافق آراء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية، المعتمد في المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالسكان والتنمية، مكسيكو سيتي، ٢٩ نيسان/ابريل - ٤ أيار/مايو ١٩٩٣
E/CONF.84/PC/L.5	٢	مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة
E/CONF.84/PC/L.6	٧	مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية
E/CONF.84/PC/L.7 و Rev.1	٤	مشروع قرار مقدم من الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
E/CONF.84/PC/L.8 و Add.1	٨	مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية
E/CONF.84/PC/L.9	٥	مشروع مقرر مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية استنادا الى المشاورات غير الرسمية